مارب الورد
Ibb1986@hotmail.com

دماج ومستقبل التعايش في اليمن

• هل كان أحد يتوقع أن تُحل أزمة دماج بتهجير سكانها؟لم يكن هذا مطروحاً في أذهان العقلاء ولا مقبولاً لدى الأوساط الشعبية والحقوقية,عدا جماعة الحوثي التي حددت هدفها من حرب دماج من اليوم الأول وهو إخراج من سمّتهم بـ"الإرهابيين والمسلحين الأجانب",وهذا الكلام أكده رئيس اللجنة الرئاسية يحيى منصور أبو أصبع في تصريح تلفزيوني في أواخر أكتوبر الماضي,على لسان قيادي حوثي.

الاتفاق الذي تم بموجبه تهجير الآلاف بمن فيهم طلاب دار الحديث الذين يدرسون فيه منذ ثلاثة عقود يؤسس لكارثة في المستقبل تنسف أسس التعايش الاجتماعي والمذهبي وتفتح الباب واسعاً أمام تكرار حوادث التهجير على أساس الانتماء السياسي أو الاجتماعي أو المذهبي.

اللجنة الرئاسية تبرر موافقتها على الاتفاق بقبول جميع الأطراف وخاصة الشيخ يحيى الحجوري وهذا كلام لا يوفر غطاءً أخلاقياً ولا قانونياً لمضمونه,لأن الحجوري وقع مضطراً ولم يكن مقتنعاً بعد أن وجد نفسه مع طلابه أمام خيار الموت المؤجل في حال قرر البقاء أو الرحيل فاختار مجبراً مغادرة منطقته التي عاش ودرس فيها سنوات.

كيف جاء الاتفاق؟لا يمكن التوقف أمام ما جاء في بنود الاتفاق عند موافقة الحجوري بالذات لأننا سنغفل ونستبعد خلفية هي جوهر القضية,ذلك أن دماج محاصرة منذ أكثر من ثلاثة أشهر وشهدت مواجهات بين السلفيين والحوثيين خلفت من أهالي دماج أكثر من 800 ما بين قتيل وجريح بخلاف الخسائر البشرية الأخرى.

وخلال هذه الفترة بقي الأهالي صامدين وكلهم أمل أن تنحاز الدولة إليهم وتوقف الحرب وترفع الحصار وتحميهم باعتبارهم مواطنين لكن هذا لم يحدث إلا من جهود ذات أثر محدود للجنة الرئاسية سواء بنقل الجرحى وإدخال المواد الغذائية أو بإيقاف إطلاق النار الذي لم يكن يصمد طويلاً.

إزاء هذا الوضع كان أهالي دماج أمام الموت بسبب الحصار الخانق والقصف بالأسلحة من الحوثيين,وتأكد لهم أن لا أمل بمنحهم فرصة الحياة في ظل تخاذل غير مبرر,حتى جاءت اللجنة الرئاسية لتعلن عن اتفاق بعد تفويض الحجوري للرئيس بحل مسألة الطلاب الأجانب والقضية بشكل عام.

حتى قبول الحجوري على مغادرة المنطقة لا يعدو عن كونه الخيار الأخير والوحيد أمامه لحماية نفسه ومن معه وإن كان الثمن القسري المؤلم.

كان يفترض بالدولة أن تتولى حل مسألة الطلاب الأجانب طالما وهم دخلوا البلاد بطريقة رسمية وتحدد من لديه أقامات من عدمها ولا علاقة للحوثي بهذا الأمر كونه من اختصاص الدولة ومبرره بالحرب على دماج بوجود أجانب أمر مردود عليه لأن هؤلاء موجودين منذ عدة سنوات فما الذي تغيّر حتى يريد إخراجهم اليوم,لا شيء تغيّر إلا رغبته بالتخلص منهم لتخلو له محافظة صعدة دون وجود أي توازن فكري أو مذهبي.

وفي معالجة القضية ككل لابد من وضع اعتبار حق الأهالي في السكن هناك سواءً كانوا من أبناء المنطقة أو من خارجها وعلى الدولة حمايتهم وتوفير الخدمات الأساسية كمواطنين يمنيين لهم حقوق.

إن تهجير مواطني دماج على أساس انتمائهم المذهبي يضع البلاد في منزلق خطير يضرب وحدتها الوطنية في العمق والسلم الأهلي في مقتل ويقضي على فرص التعايش المشترك التي عاشها اليمنيون مع اليهود منذ قرون.

لا تبرير أن تتحول الدولة إلى شريك وراعي لأي اتفاق يساهم في تهجير مواطنين مهما كانت التحديات وإلا أصبحت تهدد التوازن الاجتماعي بدلاً من الحفاظ على حق مواطنيها في السكن والتنقل أينما أرادوا دون إكراه,أمّا أن تتخلى عن مسئولياتها ابتداءً بتركهم لبطش القوي وعدم حمايتهم ثم تدفعهم تحت ضغط الواقع للتهجير القسري فهذه سابقة خطيرة ينبغي أن تتوقف وأن يُعاد النظر بالاتفاق الأخير والبحث عن بدائل أخرى وهي كثيرة.

هذا التهجير تشريع للقوي في المجتمع لتهجير الضعيف,وكل قبيلة أو جماعة يحق لها تهجير من تريد لمجرد الاختلاف السياسي أو المناطقي أو المذهبي,وتدخل البلاد في أتون صراعات مجتمعية لا نهاية لها والعودة لزمن ما قبل الدولة وشريعة الغاب.

في التوصيف القانوني تقول مؤسسة وثاق المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان إن التهجير ينتهك كافة حقوق المواطنة والمواثيق الإنسانية الدولية،وحذرت من أنها ستفتح الباب لصراعات مناطقية وطائفية وجرائم إبادة وتطهير مذهبي وسياسي وتنسف التعايش السلمي وتشجع الانقسام، داعية إلى وقف الجريمة التي ستؤدي لتضرر الآلاف من المواطنين وتضع رقاب آلاف آخرين في يد الجماعة.

وأكدت في بيان لها,إن ما حصل جريمة ضد الانسانية وفق للمادة السابعة من النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية,كما يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنساني الذي ينص في المادة (13) على أن "أ.لكل فرد حرية التنقل، واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة".

ما نشهده اليوم ليس جديداً وإن لاقى صدى إعلامياً واسعاً, ولكنه نتاج صمت الدولة إزاء التهجير القسري لأبناء الطائفة اليهودية مطلع العام 2007، وما تلاه من تهجير عشرات الآلاف من أبناء القبائل والتيارات غير الموالية للحوثي خلال السنوات الماضية.

إن حقن دماء اليمنيين من الأولوية وهو مطلب مقدم ومرحب فيه,غير أن هذا لا يجب أن يكون على حساب حقوق أخرى لا تقل أهمية عن حق الحياة,ولابد أن تشمل المعالجات اعتبارات حق السكن والحماية وإلا هل معقول أن تُحل قضية خلافات مواطنين بترحيل الأضعف منهم لمكان آخر؟

نأمل أن تُعيد الدولة موقفها من اتفاق تهجير مواطني دماج وأن تضمن حقوق مواطنيها أياً كانوا وأن تبسط نفوذها وسلطتها في كل مناطق البلاد وأن يكون الجيش هو محتكر القوة خاصة الثقيلة منها الوحيد ولا يحق لأحد منازعته عند تحركه ومحاولة بسطه على أراضي البلاد.

اللجوء للحلول المؤقتة والمهدئة لا يحل المشكلات بقدرما يؤجل انفجارها مرة أخرى في أي وقت وهو ما يجعلنا نطالب الدولة باستعادة هيبتها وسلطتها في كل الأماكن وأن تمنع منازعة أي جماعة لها أو ممارسة سلطاتها حتى لا تتقلص سلطاتها لصالح جهات غير مخولة قانوناً بإدارة شؤون هذه المنطقة أو المدينة.

أيٌ مشعلٍ للفكر قد انطفأ..!!

*سامي عطا

• منذُ أن توفي المفكر المغربي البارز محمد عابد الجابري يوم الاثنين 3 |مايو2010م في مدينة الدار البيضاء عن عمر ناهز 75 عاما ولم يستطع أي مفكر أن يملأ فراغ الساحة الفكرية العربية بذلك الوهج الذي أشتهر به, ولقد أشتهر الجابري بسلسلة كتبه النقدية, التي تضمنت أطاريح مثيرة للخلاف عن العقل العربي وتراثه الفلسفي.

أستهل حياته العامة في خمسينيات القرن العشرين مناضلاً جسوراً ضد الاستعمار الفرنسي للمغرب, وكان أحد أبرز قيادات حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية, ثم أعتزل العمل السياسي متفرغاً للعمل الأكاديمي.

نشر العديد من المؤلفات منها :العصبية والدولة.. معالم نظرية خلدونية في التاريخالعربي الإسلامي (1971م)أضواء على مشاكل التعليم بالمغرب(1973م) مدخل إلى فلسفة العلوم(1976م) في جزءين.من أجل رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية(1977م) نحن والتراث..قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي (1980م)الخطاب العربي المعاصر(1982م)تكوين العقل العربي(1982م)بنية العقل العربي(1986م)إشكاليات الفكر العربي المعاصر(1989م)العقل السياسي العربي(1990م)التراث والحداثة(1991م)العقل الأخلاقي العربي(2001م). كما أصدر عددا من المؤلفات حول القرآن الكريم" مدخل إلى القرآن"و" معرفة القرآن الحكيم أو التفسير الواضح حسب أسباب النزول" (في ثلاثة أقسام).

شكلت هزيمة العرب في حزيران 67م, لحظة فارقة في حياة العرب على كل المستويات, السياسية والاقتصادية والاجتماعية, ولم يكن المجال الفكري بمنأ عن ذلك. إذ مثلت الهزيمة, بداية نكوص وتراجع مشروع اليسار العربي برمته. لقد بدأ العد التنازلي له. منذئذ أنقلب المشهد على مختلف الأصعدة, باتجاه تكريس ثقافة دينية أصولية, ذات أبعاد سلفية ترتكن إلى الماضي, وتحاول تأصيلها في بنية المجتمع العربي المعاصر, و تحول صراع العرب من كونه؛صراعا من أجل الوجود واستمراره إلى صراع بحثاً عن هويّة ضائعة وفردوس مفقود.

ترافقَ ذلك كلّه, معَ حقبة الطفرة النفطية؛فلم تأت هذه الطفرة, إلاّ وبالاً على العرب ومستقبلهم؛إذ حكمت عليهم بشلل رعاش أبقاهم تحت الإعاقة الدائمة؛يبدو أن النفط, عوضاً عن أن يكون عاملاً مساعداً لأحداث نهضة, أضحى عاملاً معيقاً وكابحاً لها؛ إذ حكمت الطفرة النفطية على العرب البقاء في حالة إعاقة دائمة, وكان الشاعر الفرنسي المقاوم جان جينيه ـ أنظر مقابلة مع محمد بينيس مجلة الكرمل يوليو ـ سبتمبر 83م ـ محقاً, عندما قال " سيظل تاريخكم نزيفاً من الدماء, حتى تنضب آخر قطرة نفط". بات مؤكداً, أن العرب يصرون على البقاء خارج التاريخ؛فأضحت طفرة النفط لعنة ونقمة على العرب ومستقبلهم. تكرّست التبعية على كل المستويات, لم تنحصر هذه التبعية في الإطار السياسي والاقتصادي, بل تعدتهما إلى الإطار الفكري. هذا المناخ السبعيني ولّد ظاهرة هروب المثقفين من واقعهم إلى اليوتوبيات والبحث عن مشاريع للخلاص.

في ظروف كهذه, نشأت مشاريع فكرية عديدة (حضرت الشعارات وغاب الإنسان فيها أو غُيِّب), اتجهت جميعها تنقّد التراث, وتبحث عن حلول من الماضي لمعالجة تخلف الحاضر, وإن اختلفت حلولها, إلاّ أنها اتفقت جميعاً, بأنها حلول تستمد من الماضي, حلولتمجد الماضي على حساب الحاضر والمستقبل, وخلال العشرين سنة التي تلت الهزيمة, ظهر غير مفكر من أصحاب المشاريع الفكرية الكبيرة أو الداعين إلى ضرورة قراءة التراث وعصرّنته. وعلى أساس من ذلك ظهر مشروع د.حسين مروة الضخم " النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية" ومشروع د.الطيب تيزيني " مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط" وأتبعه "من التراث إلى الثورة", ومشروع د. حسن حنفي " من العقيدة إلى الثورة". ولقد كان الجابري محقاً, في نقده للمشاريع جميعها اليسارية والقومية والأصولية, فاليساريون؛ بدلاً من تطبيق المنهج الجدلي المادي على المشكلات التراثية, جعلوا من النظرية المادية الجدلية, نظرية يتم قياس ومطابقة مشكلات التراث عليها, أي أضحت النظرية كـ"سرير بروكرست". ولم يسلم مشروع الجابري من الوقوع في نفس الفخ.

في مناخ كهذا, ينضح بعدد من المشاريع الفكرية الكبيرة, جاء مشروع الجابري مشروعاً للخلاص؛ فأراد أن ينظف "إسطبلات أوجياس "(إسطبلات خيول في أثينا تراكمت فيها الأوساخ ,ولم يتم تنظيفها لفترة طويلة, حتى جاء هرقل ونظفها, وهي كناية تستخدم, لكل محاولة تهدف إلى تأسيس شيء على أسس جديدة). أن فلسفة الجابري ما برحت تؤكد أنه" من المفيد أن نضع علامات استفهام بين الحين والآخر على الأمور المسلم بها" (برتراند راسل).

هذا المناخ أوجد مفكراً مهموماً بجملة من القضايا, والقضايا التي تتناسل منها مثل قضية, النهضة وتجاوز التخلف, وقضية الأصالة والمعاصرة, وقضية التراث والحداثة. جاء مشروع خلاص الجابري متزامناً مع تلك المشاريع, دخل معها بسجالات عديدة, لم ينتصر ولم ينهزم, بل ظل منافحاً جسوراً عن العقل وضرورة تفعيل أدواته, وأرسى دعائم العقلانية في الحياة الفكرية؛ ومع كل مفازة جديدة, ترسّخ إيمانه بالعقل والعقلانية أكثر فأكثر, وشرع في دراسة التراث الفكري بواسطة أعمال العقل, واتجه صوب المدارس والتيارات الفكرية المعاصرة, يستعين بمناهجها, فتراه تارةً يستخدم منهج التفكيك في دراسة الثقافة والتراث العقلي الإسلامي, مستعيناً بتفكيك نيتشه أو جاك دريدا. وتارةً أخرى يستخدم المنهج البنيوي في دراسة نفس القضايا, مستعيناً ببنيوية أولتيسيروفوكوه. ذلك يبدو جلياً من خلال أعمال عديدة أنتجها طوال مشواره الفكري, لعل أبرزها مشروعه " تكوين العقل العربي" و" بنية العقل العربي"و" العقل السياسي العربي" و" العقل الأخلاقي العربي" والجزء الخامس الذي وعدنا به " العقل الجمالي العربي", في هذه الأعمال وظف عدداً من المناهج من أجل تحقيق مقاربته العقلانية في دراسة الثقافة والتراث العقلي عند العرب في حضارتهم الغابرة. وأعاد تفكيك أسسها ومبادئها.

لا يمكن أن يعد مشروع الجابري مشروع بحث ودراسة التراث العربي والإسلامي وحسب, بل يمكن عده أيضاً مقدمة إلى دراسة وبحث الفكر الإنساني عموماً, بمعنى أن توظيف الجابري للمناهج الفكرية المعاصرة, يجعل أي دارس على عتبة فهم ومعرفة تلك المناهج التي وظفها في أداء مهمّته؛ فيمكن لأي باحث, أن يلم مثلاً, بالفلسفة البنيوية ومنهجها عند أولتيسيروفوكوه, من خلال فلسفة الجابري, كما يمكن له, أن يلم بالتفكيكية, والمنهج التفكيكي عند نيتشه وجاك دريدا, ويمكن أيضاً, معرفة" مفهوم القطيعة الابيستمولوجية" عند باشلاروأولتيسيروفوكوه, عوضاً عن معرفة "مفهوم الاركيولوجيا" عند الأخير, من خلال توظيفه لها في دراسة التراث العقلي في الحضارة العربية الإسلامية.

مما لاشك فيه, أن الجابري كان فيلسوفاً إشكالياً. دخل في سجالات ساخنة لا أول لها ولا آخر, وتعرض لانتقادات لاذعة وقاسية, يكفي أن نشير إلى نقد جورج طرابيشي في كتابه "نقد نقد العقل العربي" دليلاً على ذلك. ومع ذلك, لا يمكن لأي نقد مهما كان مستواه أو حجمه, أن يبخس حق الفيلسوف الجابري, كما لا يمكن أن يقلل من إنجازاته الفكرية وإسهاماته النظرية؛ فكم النقد والخصومة التي واجهت الجابري تدللان على أنه فيلسوف يمتلك رؤية مغايرة رؤيةٍ جديرة بأن يتوقف أمامها النقاد ملياً؛ فالقضايا التي كان يثيرها, أينعت في نهاية المطاف؛ وحسبها أنها, أنتجت فلسفة عربية معاصرة, وتاريخ الفكر الإنساني يقول لنا, أن كل الأفكار الجديدة والثاقبة, تكون أكثر الأفكار عرضة للنقد والرفض, ولا يتم قبولها بسهولة ويسر, أنها تتعرض لعملية مخاض و تكون ولادتها عسيرة وفي بعض الأحيان تكون قيصرية. أن تاريخ الفكر الإنساني يقدم لنا أمثلة عديدة؛ فقد عاشت أفكار كوبرنيكوس, وكذلك أفكار جاليليو, حتى أفكار اينشتاين, عاشت مرحلة مخاض عسير قبل قبولها.

إن هذا النقد المتواصل, الذي تعرض له الجابري, أعانه كثيراً على تطوير أطروحاته و أغنى فكره,ولم يتوان عن تصحيح وتوسيع مشروعه؛ فما أن ينتهي من سجال ما, إلاّ ويدفع بعمل جديد, يُثيرُسجالاً جديداً. أنه فيلسوّف أشكّالي وسجالي من العيار الثقيل, سيترك غيابه فراغاً كبيراً في الساحة الفكرية.

لما كان الجابري واحداً من بين المفكرين العرب الذين يتميزون بفكر أثار سجالاً دائماً وأعتقد أن السجال سيتواصل؛ هذا ما يؤكده حضور أفكار هذا الفيلسوف في ميدان البحث؛ فلن تجد جامعة عربية واحدة, لا يوجد فيها, أنصار وتلاميذ, أو مناوئون لفكره, مما جعل وسيجعل أفكاره, ميداناً خصباً للعديد من الدراسات والأبحاث, و أطاريح الماجستير والدكتوراه.

أن القضية التي شكلت هاجساً وقلقاً دائمين للجابري طوال مشواره البحثي, يمكن تلخيصها, بالسؤال التالي: ما الطريقة التي تجعل الفكر العربي حاملاً للنهضة؟,إنه هاجس وقلق التقابل ـ الذي يذبح المفكرين من الوريد إلى الوريد منذ قرن أو يزيد ـ بين تخلف قائم, وواقع, ونهضة غائبة, لكنها مأمولة؟. بين واقع التخلف وإمكانية النهضة.

أما مقاربة الجابري المنهجية للنهضة, اتخذت من المدخل الابيستمولوجي إلى نقد العقل العربي سلاحاً أمضى؛ فلكي يكون هذا العقل حاملاً للنهضة, ينبغي تنظيفه من العوالق التي لصقت به وإعادة بنائه وتسليحه بالأدوات والوسائل الكفيلة بتحقيق المهمة, أي النهضة؛ فلا يمكن تحصيل النهضة دون نقد العقل العربي الإسلامي,وتتبع تحولاته التاريخية. ومعرفة بنيته المفاهيمية, وخلص الجابري إلى ضرورة تأسيس هذا العقل على أسس و مداميك جديدة, بحيث يكون قادرا على مجابهة التحديات الراهنة.

أن مشروع الجابري ينطلق من رؤية للعقل مفارقة لرؤية رينيه ديكارت؛ ففي حين يرى الثاني" أن العقل أعدل الأشياء قسمةً بين الناس" (أنظر ديكارت المقالة في المنهج). إنها فلسفة, تنم عن إيمان بوحدة العقل؛ فالعقل واحد لدى البشر جميعاً, أن ما يميزهم بعضهم عن بعض, الدربة, أي أن العقل يحتاج إلى تدريب مستمر, يجعله قادراً على ممارسة التفكير؛ فلا تمايز في العقول بين الناس عند ديكارت, على أساس عضوي أو شعوبي أو جنسي, العقل واحد, إنما الاختلاف في الفاعلية الناتجة عن التأهيل والتدريب والممارسة. أما الجابري يتبنى فكرة, تنص على تعدد العقول, إذ أنه منذ وقت مبكر, نظر إلى العقل في تعدده لا في وحدته. إن عناوين كتبه " تكوين العقل العربي" و"بنية العقل العربي" و" العقل السياسي العربي" و" العقل الأخلاقي العربي", تفصح عن إقرار بوجود عقول أخرى, عقل أوروبي, وعقل أميركي, وعقل آسيوي.... إلخ. بيد أن النظر إلى المسألة, من وجهة نظر جدلية, تجعل النظرتين, نظرة ديكارت ونظرة الجابري, تجانب الصواب, حيث أن التعدد لا ينفي الوحدة, بل يؤكدها, كما أن الوحدة لا تنفي التعدد. أن تعدد العقل, حصيلة ثقافات متعددة, لذا فإن العقل يتشكل داخل ثقافة محددة ويكتسب خصائصه من داخلها, ولما كانت الثقافات متعددة, يلزم عنها عقول مختلفة, إلاّ أن الثقافات ليس بالضرورة ثابتة على حالها, بحيث يلزم عنها الحكم بوجود عقل يوازيها أو يكون على شاكلتها. أي عقل يتميز بالثبات. ولأن الثقافات والحضارات تتغير؛ فإن عقلها بالضرورة يتغير, أن العقل ينتج الفكر وفقاً لمعادلة أرنولد توينبي التحدي والاستجابة, فكلما كان التحدي أكبر جاءت استجابة العقل أقوى, ولا تتعطل أو يصاب العقل بالعطالة, إلاّ عندما يفقد العقل القدرة على الإحساس بالتحديات الماثلة أمامه.

إن تميز الجابري للعقل ليس جديداً في الفكر الفلسفي؛ فقد درج فلاسفة آخرون على ذلك. ويبدو تأثيرهم عليه جلياً, ونعتقد أن من بين أكثر الفلاسفة تأثيراً عليه, الفيلسوفان نيتشه وهايدجر. ولم يكتف الجابري بتفكيك العقل الإنساني إلى عقول شتى, العقل العربي واحد منها, بل نحا باتجاه تفكيك العقل العربي ذاته, عقل بياني أتسمت به الفلسفة المشرقية(في المشرق العربي), وعقل برهاني أتسمت به الفلسفة المغربية(في المغرب العربي والأندلس). (أنظر كتابه بنية العقل العربي).

يؤكد الجابري, في أكثر من مكان, على حقيقة مفادها, أن الفكر العربي في مجمله ـ الحديث والمعاصر ـ فكر لا تاريخي, يفتقد إلى حد أدنى من الموضوعية, لأن قراءته للتراث قراءة سلفية تنزه الماضي وتقدسه, وتحاول أن تستمد منه الحلول الجاهزة لمشاكل الحاضر والمستقبل. لا ينحصر هذا على التيار الديني وحسب, بل يمتد إلى مختلف التيارات الأخرى ماركسية كانت أم قومية, فلكل منها سلفٌها, وهو بمثابة صنم تعبده, قد يكون هذا الماضي, الماضي العربي الإسلامي, وقد يكون هذا الماضي" الماضي ـ الحاضر" الأوروبي, وقد يكون هذا الماضي التجربة الروسية أو الصينية, أنه نشاط سلبي, ينم عن عقل مستقيل ـ هذه التسمية جاءت في كتبه اللاحقة, ضمنها في كتابه بنية العقل العربي ـ لا يسهم في إنتاج الحلول, بل يرتكن إلى حلول جاهزة (أنظر نحن و التراث).

أن منْ يتتبع حياة الجابري الفكرية, يجده مفكراً قلقاً ومهموماً بقضايا أمته, لم يترك قضية من القضايا المعاصرة؛ لم يفتش عنها في بعدها التراثي. لقد كان من القلائل الذين ارتبطوا أيما ارتباط بمشكلات عصرهم " لا يخرج الفلاسفة من الأرض كما تخرج النباتات الفطرية, و إنما هم ثمار عصرهم وشعبهم, وهم العصارة الأرفع شأناً, والأثمن, والأبعد عن أن ترى, والمعبِّرة عن نفسها بالأفكار الفلسفية. وإنّ الروح الذي يبني الأنظمة الفلسفية بعقول الفلاسفة, هو نفسه الروح الذي يبني السكك الحديدية بأيدي العمال؛ فليست الفلسفة خارجة عن العالم, كما أن الدماغ ـ وأن لم يكن في المعدة ـ ليس خارجاً عن الإنسان" (ماركس). جاء الجابري إلى الساحة الفكرية من واقع مثخن بالهزائم والنكبات, إلاّ إنه لم يُستسلِّم لها؛ فظل مفكراً منافحاً لا يشق له غبار, سلاحه النقد العقلي, وأخذ إيمانه بالعقلانية يتعزز يوماً بعد يوم, وحسبه أنه حاول أن ينهض بواقعه من وسط ركام الهزيمة والانسحاق, متكأً على عصا النقد العقلي, والدراسة المتأنية للتراث, مستلهماً من الفكر الإنساني كل مناهجه وأدواته البحثية.

استاذ فلسفة العلوم مناهج البحث
قسم الفلسفة كلية الآداب جامعة عدن

جمال الظاهري
Aldahry1@hotmail.com

هذا كل ما في الأمر

• عام جديد يطل علينا ..تلوح فيه بعض مفردات الحلحلة لبعض الأمور التي عشناها بقلق وخاصة في موضوع النزاعات المسلحة .. المقدمات التي اعتمد عليها تتمثل في توقيع المصالحة التي أوقفت نزيف الدم في دماج والجبهات التي كانت قد بدأت في عدد من المناطق - الجوف وعمران وحجة-..

أيضاً هناك مؤشر عودة الدولة للعب دورها والقيام بمهامها وإن بشكل بسيط .. فتسلم الجيش لمواقع المقاتلين من أطراف النزاع وتمركزه في نقاط التماس أمر يعيد لنا الأمل في أن القادم سيكون أفضل.

أن تبدأ أجهزة الدولة في حضورها في الأماكن التي تتطلب الحضور خاصة عندما يتعلق الأمر بالشأن الأمني فإننا نستطيع أن نتفاءل بإمكانية حضورها في الأماكن الأخرى .

أن يتوقف القتال عن طريق تدخل رئيس الجمهورية وأجهزة الدولة مباشرة بعد أن فشلت الوساطات القبلية التي شغلت حيز عمل الدولة فإننا نستطيع القول أن ملامح العودة إلى الوضع الطبيعي وما يجب أن يكون قد بدأت.

استبشارنا هذا لا يعني أن الوضع صار عال العال ..كلا فهناك مهام كبيرة ما زالت ماثلة أمام استعادة الاستقرار وايقاف حالة التدهور الشامل للبلاد، ناهيك عن الحاجة إلى الانتقال من حالة إيقاف الانهيار إلى مرحلة البناء واستعادة عجلة التنمية لدورها في النشاط الإنتاجي الذي يأمله أبناء هذا الوطن، ولكن لنقل أن هذه هي البداية.

أن تأتي البداية مع قرب موعد انتهاء موتمر الحوار الذي استنزف كل الطاقات وحاز على الأولوية في المهام المعلقة رغم أنها جميعاً قضايا ملحة فإنها بداية يمكن أن يبنى عليها وتبعث على التفاؤل الذي كان قد خبا في زحمة الهموم والقضايا المعيشية التي أثقلت كاهل الناس وأصابتهم بالإحباط.

الحمل ثقيل والأعباء كثيرة والمهام صعبة ولكن مع التحلي بروح الإصرار وبعزيمة الأوفياء من أبناء اليمن يمكن التغلب عليها، لا أقول هذا الكلام للتنظير ..ولكن من خلال معرفتي بقدرة أبناء وطني الجبارة التي تغلبت على الصعاب في مراحل كثيرة من تاريخها.. فقط تصدق النوايا ويستعيدون التضافر ويحدد هدفهم وعندها لن يقف في طريقهم عائق ولن تعجزهم الوسيلة.

فقضايا التخريب والتقطعات والسياب وإهدار المال العام واستعادة هيبة الدولة واسترجاع مؤسساتها من أيدي أصحاب النفوذ والأحزاب الذين سخروها لمصالحهم أمور هينة في حال اقتناع وتضافر الشعب مع قيادته التي يعول عليها إثبات تحررها من أغلال من لا يريد لهم ولوطنهم الخير.

بيد أن كل هذا يبقى معلقاً على مشجب النوايا التي ستثبتها القيادة السياسية خلال الأشهر القليلة القادمة التي ستعقب مخرجات الحوار على الواقع العملي، لأن الناس اليوم وبعد كل ما عانوه ما عادوا يؤمنون بالكلام مهما كان حسيناً، ولا يؤمنون بالوعود ولا تنطلي عليهم حيل وألاعيب الساسة ومزاجيات الأحزاب.

إن من أهم ما يعول عليه الناس ويبنون عليه قناعاتهم وإيمانهم ويحفزهم على التضافر ومساندة مساعي أجهزة الدولة وقادة التحول السياسي من أجل المستقبل هو وقف حالة التدهور والتشظي المجتمعي ووأد الدعوات المذهبية والمناطقية والعنصرية، واستبدالها بمفردات التوحد والعيش الكريم والعدالة المجتمعية، وتكافؤ الفرص ومبدأ التنافس والجدارة في تولي الشأن العام والخدمة في المرافق العامة للدولة.

هذه الأمور هي محددات مستقبلهم ويعتبرونها مقياس نجاح قادة المرحلة الحالية ومؤشرات نقاء الكيانات الحزبية والمجتمعية، التي سيحدد الناخب حجمها وتمثيلها في المستقبل القريب من خلال ما خلص إليه بعد تقييم دورها في هذه المرحلة، الصغير والكبير في هذه الأيام يراقب ويرصد ويقيم استعداداً لقول كلمته الفصل في الصناديق، وعلى الأحزاب والساسة أن يكونوا يقظين، فبأيديهم اليوم يصنعون مستقبلهم ومستقبل أحزابهم.

وعلينا كيمنيين حكاماً ومحكومين، التفكير في المرحلة المقبلة. لن توقفنا أو توقف حياتنا عقبة هنا أو هناك لن يمنعنا شخص لا يجد ضالته إلا في دمارنا وتفككنا، ولن تحجب الشمس عن حاضرتنا ولا عن مستقبلنا إذا ما غادر فلان وأتى علان، سيرحل نظام ويأتي آخر، دفعنا الكلفة وننتظر النتيجة، هذا كل ما في الأمر.

في الأخير نشد على يدي الرئيس ونبارك له نجاح اللجان التي كلفها في وقف الاقتتال ونطالبه بالتسريع في إنجاز المهام المعلقة كي نصل إلى حالة الدولة الدستورية الشرعية الممثلة لأصحاب السلطة الطبيعيين، وكي نطوي مرحلة العبث والتزييف والشرعية غير الكاملة التي منحت قانونيتها الظروف الاستثنائية.

الدولة المدنية... وسباق التسلح!!

علاو علي الحمزة

• يتبادر إلى الأذهان اليوم خاصة واليمن تقف على عتبات من التاريخ المشرق الجديد وبعد الإعداد لقواعد ومداميك الدولة المدنية الحديثة.. ومن قبل كثير من عامة الشعب اليمني بمختلف اتجاهاتهم وثقافاتهم، بل ويؤرقهم بقاء مجاميع من الأفراد أو العصابات يتمترسون خلف تلك الأسلحة الثقيلة والخفيفة والمتوسطة التي نهبت إن صح التعبير على كثير من الوحدات العسكرية المرابطة في مواقعها المختلفة في أبين وصعدة والجوف وعمران؟؟!!

والتي استخدمت وحتى يومنا هذا في أحداث التدمير والقضاء على الأخضر واليابس وقطع الطرقات وترويع الآمنين بل وتشريدهم من منازلهم من خلال تلك المواجهات أو المناورات أو الاستعراضات التي استخدمت كل أنواع الأسلحة وحشد لها العتاد والعدة وعززت الجبهات لكل طرف على آخر ..ولكن؟!من ؟ وعلى من؟ ومن المستفيد؟!

تساؤلات حيرت الكثير من أبناء الشعب اليمني السياسيين والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني وحتى العلماء الأفاضل.. احتاروا في الأمر فالبعض أجاز تلك الحرب الجهادية..!! والبعض استحسنها..!وقلة من حرم إراقة دماء اليمنيين المسلمين الآمنين.

وعند العودة مليا إلى ما قبل ثورتي سبتمبر وأكتوبر الخالدتين سنلاحظ وجود مثل هذه الأعمال والتصرفات التي كانت الإمامة تنتهجها وأيضاً السياسة الاستعمارية البريطانية وتحت تلك الثقافات البائدة (ما تكسر الحجر إلا أختها) استخدمت تلك الأساليب من قبل تلك الأنظمة في الشمال والجنوب حيث جندت ومولت قبائل على أخرى وخاصة متى وجدت تلك الأنظمة أن بعض القبائل قوت شوكتها وتحسن حالها وضعف ولاؤها..!ما يوجب محاسبتها وتأديبها..!ولكن هل نحن اليوم بحاجة لهكذا أعمال؟!وهكذا سياسات؟!.

اليوم وبفضل الله يمتلك وطننا من القوات البشرية والمادية والقيادات والأكاديميات المتخصصة ما يمنع مثل هكذا أعمال..بل وبمقدور جهازي الدفاع والأمن اليوم الاستحواذ على كل تلك الآليات والمعدات والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه العبثَ باستقرار اليمن وبمنجزاته وحماية أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين التي من أجلها سالت سيول من الدماء الطاهرة الزكية والتي يسعى البعض من تجار الحروب للمتاجرة والارتزاق من خلالها .. مستغلين جهل وأمية السواد الأعظم من شعبنا اليمني بتاريخ ثورتيه ومراحلها وتطورها وحتى يومنا هذا.

إن استمرار العبث من قبل هذه العصابات في أمن واستقرار الوطن وسلامة أراضيه ما يحتم على القيادة السياسية التصرف العاجل والسريع من خلال مؤسساته القانونية والدستورية (الدفاع والأمن) خاصة وقد وصل الحال ببعض منتسبيها للأمراض النفسية والعصبية جراء ما أصابهم من يأس وإحباط..وأكثر من ذلك فقد أصبحوا في متناول تلك الشراذم التي لا دين لها ولا أخلاق.

ويؤسفنا القول هنا بأن مصدر القرار تأخر كثيرا في حسم مثل تلك الممارسات التي لم تكتف عند حد بل وصل الحال بها إلى تدمير كل ما من شأنه القضاء على حياة الناس وأرزاقهم ومحاولة إجهاض كل المشاريع التنموية والحيوية من خلال تفجير وتدمير أنابيب النفط والغاز والكهرباء والتي تعتبر الشريان الحيوي لإدارة عجلة التنمية والاستثمار بمختلف المجالات السياحية والصناعية وغيرها.

وعندما يتفكر أي عاقل إلى ما يحدث من كولسة لكثير من الأحداث وتجييرها اليوم, بالتأكيد سيجد أنها مرتبطة ببعضها البعض ماضيها وحاضرها، فأبطال تلك الدراما يتبادلون الأدوار بين ممثلين ومخرجين ومؤلفين والمسرح يتمثل في جميع أرض الوطن من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه أما ما يتعلق بالخلفية الجرافيكية فتتمثل بصور مشتعلة لأنابيب النفط ومستشفى العرضي وأبراج الكهرباء المحطمة وبجانبها الشيخ (س) أو (ص) وهو يجري مقابلة تلفزيونية مع إحدى القنوات الفضائية اليمنية وهو يملي شروطه على الدولة لكي يسمح للفرق الفنية البدء بإصلاح ما دمرته يداه..!!

وما سيؤول عليه الحال في الفترة القادمة لوضعه الجديد مع بقية عصابته في مؤسسات الدولة اليمنية الحديثة، التشريعية والقضائية والتنفيذية.... وإلا...!!!فأين هؤلاء من قوله تعالى (إنما جزاء من يسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) صدق الله العظيم.

ولا ننسى في هذه الأيام المباركة أن نهنئ كافة أبناء شعب اليمن بمناسبة حلول ذكرى المولد النبوي الشريف على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم هادي البشرية من الظلمات إلى النور محطة للذكر والتزود.. ما أحوجنا جميعاً إليها لأخذ العبر والعضات من سيرة أفضل خلق الله محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن سار على دربه إلى يوم الدين.